الحماية الجنائية للاراضي الزراعية من التصحر

م.د. عبدالعظيم حمدان عليوي

كلية اليرموك الجامعة

Criminal protection of agricultural lands from desertification

Abduladhee Hamdan

Abdazim392@gmail.com

الخلاصة

تعد ظاهرة التصحر من المشكلات الخطيرة التي تواجه الاراضي الزراعية، والتي تفاقمت مداها عبر الحدود الاقليمية والدولية ووصلت تاثرها العام على الطبيعة البيئية والانسانية ، كالتربة والهواء والماء والنبات والحيوان، وكذلك اضحى تاثيرها على الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي هي من نتاج الانسان، لذا ان الوجود الانساني يكون مطلب بتعمير تلك الاراضي وحمايتها والحفاظ عليها لغرض الاستفادة من خيراتها وعدم الاضرار بها . وكذلك أوجب على الانسان بعدم العبث بها وذلك من خلال الاهمال المترتب من الرعي الجائر أو التجاوز على تلك الاراضي من خلال ظاهرة التفتيت وقطع اشجارها ونباتاتها أو البناء العشوائي الذي يؤدي الى تدمير تلك الاراضي الزراعية مما يقل أو ينعدم محصولها الانتاجي وبالتالي يؤثر على المركز الغذائي للانسان. وعلى اساس ذلك بدات الدول المثمثله بنظامها القانوني سواء على مستوى الاساس القانوني الدولي أوعلى المستوى القانوني الوطني الى ايجاد قواعد قانونية تنص على حماية تلك الاراض الزراعية من التصحر، ومنع الاعتداء عليها باعتبارها ذات قيمة انتاجية تدخل ضمن الانتاج القومي الغذائي للانسان.

Abstract

The phenomenon of desertification is one of the serious problems facing agricultural lands, whose extent has exacerbated across regional and international borders, and has reached its general impact on the environmental and human nature, such as soil, air, water, plants and animals, as well as its impact on the political, social, economic and cultural systems that are a product of man. The human being is required to reconstruct, protect and preserve these lands for the purpose of benefiting from their bounties and not harming them It also obliges man not to tamper with it through negligence resulting from overgrazing or encroachment on those lands through the phenomenon of fragmentation and cutting of trees and plants or indiscriminate construction that leads to the destruction of these agricultural lands, which leads to a decrease or absence of their productive crop and thus affects the human nutritional status On thebasis of this, the countries represented by their legal system, whether at the level of the international legal basis or at the national legal level, began to find legal rules that provide for the protection of these agricultural lands from desertification, and to prevent aggression on them as they have a productive value that falls within the national food production of man.

المقدمة

تعد ظاهرة التصحر من المشكلات الخطيرة التي تواجه الاراضي الزراعية، والتي تفاقمت مداها عبر الحدود الاقليمية والدولية ووصلت تاثرها العام على الطبيعة البيئية والانسانية ، كالتربة والهواء والماء والنبات والحيوان، وكذلك اضحى تاثيرها على الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي هي من نتاج الانسان، لذا ان الوجود الانساني يكون مطلب بتعمير تلك الاراضي وحمايتها والحفاظ عليها لغرض الاستفادة من خيراتها وعدم الاضرار بها . وكذلك أوجب على الانسان بعدم العبث بها وذلك من خلال الاهمال المترتب من الرعي الجائر أو التجاوز على تلك الاراضي من خلال ظاهرة التفتيت وقطع اشجارها ونباتاتها أو البناء العشوائي الذي يؤدي الى تدمير تلك الاراضي الزراعية مما يقل أو ينعدم محصولها الانتاجي وبالتالي يؤثر على المركز الغذائي للانسان.وعلى اساس ذلك بدات الدول المثمثله بنظامها القانوني سواء على مستوى الاساس القانوني الدولي أوعلى المستوى القانوني الوطني الى ايجاد قواعد قانونية تنص على حماية تلك الاراض الزراعية من التصحر، ومنع الاعتداء عليها باعتبارها ذات قيمة انتاجية تدخل ضمن الانتاج القومي الغذائي للانسان ومن خلال ذلك سيتم دراسة بحثنا من خلال تقسيمه الى مبحثين اذ يحمل المبحث الاول مفهوم ظاهرة التصحر ويحمل المبحث الثاني الاساس القانوني لحماية الاراضي الزراعية من التصحر.

اهمية البحث:

١- بيان الصعوبات التي تواجه تطبيق القواعد القانونية.
٢- اعطاء الحلول والمعالجات للقضاء على التصحر.٣
٣- ابراز الاساس القانوني على مستوى الدولي والوطني.

اهداف البحث:

١- التعرف على طبيعة الاراضي الزراعية وظاهرة التصحر.
٢- بيان ماتوصل الجهود الدولية والوطنية بشان حماية الالراضي الزراعية من التصحر .

٣- مدى تطبيق القواعد القوانين لغرض حماية تلك الاراضي.

اشكالية البحث:ان التخطيط الغير مدروس والتجاوزات المتكرره على الاراضي الزراعية ادت الى ظهور حالة التصحر مما زاد تاثيرها على مستوى البيئة وعلى مستوى الوجود الانساني. من خلال ذلك يمكننا ان نطرح السؤال التالي ؟ هل ان ظاهرت التصحر برزت وزاد تاثيرها على الاراضي الزراعية وعلى حياة الانسان؟وكذلك هل من الممكن ان يتم معالجة ظاهرة حالة التصحر من خلال الاهتمام بزراعة النباتات المحيطية التي تؤدي الى تثبيت التربة وعدم تاثرها بالتصحر.

منهجية البحث :من خلال دراسة البحث تم اتباع المنهج التحليلي بغية اتباع النصوص القانونية المتعلقة في حماية الاراضي الزراعية من التصحر.

خطة البحث: ارتاينا ، ان تكون خطة بحثنا بعد ان قمنا بدراسة الموضوع بكل جوانبه ، وذلك بتقسيمه الى مبحثين ليكون المبحث الاول ، ماهية مفهوم التصحر ويكون المبحث الثاني تحت مظلة ، الاساس القانوني لحماية الاراضي الزراعية من التصحر.

المبحث الاول ماهية مفهوم التصحر

ان العناصر البيئية من الماء والهواء والتربة والكائنات الحية تكون بحد ذاته مرتبطه ارتباط توافقي بينهما وبين نشاطات الانسان، هذه النشاطات ان لم تكن ضمن تخطيط مدروس في كيفية الاستفادة من الاراضي الزراعية وتوفير الحماية لها من التصحر فانها تؤدي الى الاضرار بالمركز الغذائي للانسان نفسه، ومما تقدم يمكن تقسيم هذا المبحث الى مطلبين: ليكون المطلب الاول ، التعرف على طبيعة الاراضي الزراعية والتصحر الذي يصيبها ويكون المطلب الثاني، التعرف على اسباب ظاهرة التصحر واثارها على الاراضي الزراعية.

المطلب الأول طبيعة الاراضي الزراعية والتصحر الذي يصيبها

كلنا نعرف ان طبيعة الاراضي الزراعية اما ان تكون خصبة صالحه للزراعة او تكون غير خصبة لاتصلح لقيام الانسان بزراعتها هذه الاراضي هي تعد جزء مكمل من النظام البيئي الذي يشمل الماء والهواء والتربة والكائنات الحية كما ذكرنا سلفا، ولتعرف على تلك الاراضي ينبغي علينا ان نناقش مطلبنا من خلال تقسيمه الى فرعين ليكون الفرع الاول: طبيعة الاراض الزراعية، والفرع الثاني ظاهرة التصحر.

الفرع الاول طبيعة الاراضي الزراعية ان الاراضي الزراعية هي جزء من الانظمة البيئية الذي تتمثل بالماء والتربة والهواء والكائنات الحية نبات وحيوانات وانسان ، والتي ترتبط هذه العناصر بينهما وتحقق التكامل الاحيائي ، غير ان هذه الاراضي الزراعية تختلف من مكان الى اخر من اراضي جافه الى اراضي رطبة (١).وان طبيعة الاراضي الجافة هي التي يتميز مناخها وطبيعتها بالظاهرة الحرارية والتي يفوق فيها معدل التبخر ويكون فيها نقص دائم للغطاء النباتي، فهي تكون بعيدة دائما عن المسطحات المائية ، الانهر والبحار ودائما تكون مساحتها كبيرة وتقع ضمن نطاق الضغط الجوي المرتفع الذي بدوره يبعث الهواء الجاف الحار والذي يمتص رطوبة الارض بسرعة قياسية (٢).هذه الارض تتسم بان تكون طبيعتها هشة غير مستقرة مما ينتج عنها ان يكون توازنها المناخي حرج غير مستقر وكذلك توازنها السكاني قد يبعث الضغط على مواردها مما يؤدي الى الاخلال بتوازنها الطبيعي مما يؤثر على التنوع الاحيائي والبايلوجي(٣).

ومن الجذير بالذكر ان حماية التنوع البيولوجي للأراضي الرطبة وشبه الجافة أداة مهمة في مكافحة تدهور الأراضي والتصحر. ويمكن أن تتيح أيضا فرصا لتحقيق النتائج بالنسبة للمجتمعات المحلية القاطنة في الأراضي الرطبة .كما وان من الضروري في أحيان كثيرة دعم هذه الفرص المتاحة بواسطة الأنشطة مثل تحسين الوصول إلى الأسواق، وتقديم المبالغ إلى خدمات النظم الايكولوجية، ووضع تصنيف للمنتجات المحصل عليها بشكل مستدام. فبالإضافة إلى ذلك، فإن حفظ الأنواع المكيفة محليا للنباتات والحيوانات يمكن أن يزيد من مقاومة النظام الايكولوجي في مواجهة الجفاف. ولايغيب عن الافق ان المنظمات الدولية المتخصصة باشكال البيئة ومنها الاراضي الزراعية قد اهتمت بالمناطق الجافة للاراضي الزراعية واولت ان الاسباب التي تؤدي الى الجفاف هو قلة تساقط الامطار وارتفاع درجات الحرارة مما يؤدي الى زيادة نسبة التبخر(٤).ومن طبيعة الاراضي الزراعية ايضا ، الاراضي الجافة التي عرفتها منظمة الاغذية والزراعة ، بانها تلك المناطق التي يستمر فيها النمو النباتي لفترة قصيرة نتيجة قلة سقوط الامطار وارتفاع درجات الحرارة. وايضا اتفاقية تغيير المناخ لسنة ١٩٩٢، اكدت ان المناطق الجافة هي مناطق ذات انظمة ايكولوجية ضعيفة وهي معرضة للاثار الضارة لتغيير مناخها بحالة استمرارية (٥).

الفرع الثاني ظاهرة التصحر لقد اشار عدد من الباحثين والعلماء الى مفهوم التصحر ومنهم(العالم رزدانوف، ودرجن) وغيرهم وحددوا معانيه بمفاهيم مختلفة تنص على ان التصحر هو نتيجة يؤدي الى الخلل بالتربة الزراعية مما تؤدي تاثيرها على الزراعة والنباتات التي تنمو على سطحها(٦)وان ظاهرة التصحر (بالإنجليزيّة: Desertification) هي عبارة عن العملية التي تصف تدهور الأرضي وقلة الإنتاجية

البيولوجية أو الحيوية للأراضي الجافة وشبه الجافة، وهي تؤدي إلى تهديد جميع الأنظمة البيئية الجافة مثل الصحارى، والمراعي، والأراضي العشبية، وغيرها.وكذلك الاتجاه القانوني قد تطرق العديد من المنظمات ومنها منظمة الاغذية والزراعة(الفاو) على ان التصحر، هو مجموعة من العوامل الجيلوجية والبيلوجية والمناخية والبشرية التي تؤدي الى تدمير القدرة للاراضي الزراعية وتعرض التنوع الاحيائي والبشري للخطر. وايضا عرفت الامم المتحدة للبيئة (uNep) ان التصحر انه تدهور قوة الانتاجيه تؤدي الى تدهور الغطاء النباتي للاراضي الزراعية ونخفاض الانتاجية الزراعية مما ينتج عنه ظروف صحراوية، وكذلك عرفت الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر عام ١٩٩٢ ، ان التصحر هو تدهور الاراضي الزراعية الجافة وشبه الجافة والرطبة وشبه الرطبة للتقلبات المناخية والانشطة البشرية اي زيادة ملوحة الارض وجفافها مما تؤدي الى عدم الاستفادة منها للزراعة (٧). والتصحر يعد من الظواهر البيئية الخطيرة التي تهدد حياة المجتمعات الاقتصادية والمعيشية اذ تتحول الاراضي الزراعية الخصبة الى جرداء قاحلة.مما يترتب على ذلك تداعيات سلبية عديدة تمس حياة الانسان واقتصاد البلاد، وفي هذه الظاهرة تعد عملية التصحر هدم وتدمير للطاقة الحيوية للارض ، والتي يمكن ان تؤدي في النهاية الى ظروف تشبه ظروف الصحراء وهو مظهر من التدهور الواسع للانظمة البيئية الذي يؤدي الى تقلص الطاقة الحيوية للارض المتمثلة في الانتاج النباتي والحيواني ومن ثم يلحق بالتاثير بحياة الانسان.وكذلك التصحر يؤثر على التغيير المناخي على المناطق الزراعية في العراق وذلك باتساع رقعة الجفاف مما يؤثر على التنمية الزراعية ممايتنتج اضعاف الثروة الحيوانية وبالتالي يؤثر على الامن الغذائي للبلد. وحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لتنفيذ برامج مكافحة التصحر، يلزم اتباع نهج شامل وتشاركي، تتمثل الكلمات الرئيسية فيه في: التكامل، والتنسيق، وتخطيط استخدام الأراضي ، واللامركزية، والمساعدة الفنية والمالية الدائمة والمرنة. وتعتمد فعالية محاربة التصحر على التشابك بعناية بين تطلعات السكان المتضررين والشواغل السياسية للحكومات والخدمات التقنية.ومن أجل الترابط الجيد، يجب أن يكون لدى المجتمع المحلي أشخاص يشكلون نقاط اتصال جيدة، وقادرون على التعبير عن وجهات نظرهم وتمثيلهم بشكل فعال للبرامج والمشاريع ذات النهج المتفعال ، والمتكامل. وإن عمليات إرساء الديمقراطية واللامركزية التي تبدأ الآن في عدد متزايد من البلدان، وفشل مشاريع التنمية الكلاسيكية، وتحسين تداول المعلومات، وزيادة عدد المنظمات الشعبية – المنظمات غير الحكومية – ليست سوى عدد قليل من العوامل التي ساعدت هذا النوع من النهج في الظهور نتيجة اهمال ذلك.(٨). ومن خلال ماتقدم اننا نرى ، ان ظاهرة التصحر تؤدي الى تدهور الغطاء النباتي وتعرية التربة وملوحيتها وتلوثها وانتشار الكثبان الرملية والغبار والعواصف الترابية وهذا الراىء مطابق لما جاء في التقرير العام للامم المتحدة للتصحر عام ١٩٧٧ (٩) .

المطلب الثاني اسباب التصحر واثارها على الاراضي الزراعية

ان التصحر ظاهرة قد تكون خطيرة نوعا ما ، تهدد المركز الغذائي للانسان والتي تنتج عن الاهمال بالتوازن البيئي نتيجة قيام الالنشطة السكانية المتزايدة والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية قد ادى الى تفاقم ظاهرة التصحر وافرازها اثار سلبية على كافة اصعدة البيئة سواء كان على مستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي، ومما تقدم لابد من التطرق الى اسباب ظاهرة التصحر واثارها على الاراضي الزراعية ، وهذا يتطلب منا مناقشة ذلك من خلال تقسيم هذا المطلب الى فرعين ليكون الفرع الاول: اسباب ظاهرة التصحر والفرع الثاني : يتم فيه مناقشة اثار ظاهرة التصحر على الاراضي الزراعية وكما ياتي:

الفرع الاول اسباب ظاهرة التصحر هناك اسباب قد تؤدي الى حدوث ظاهرة التصحر منها طبيعية ومنها بشرية، فالطبيعية هي قد تكون ناتجة عن الارض الجافة والتي قد تتعرض الى انجراف التربة نتيجة السيول أو الرياح العالية مما تصبح غير قابلة على تقبل المياه بشكل اعتيادي مما تؤدي الى عدم استقرار النظم البيئية وتعرضها للتدهور(١٠). واما الأنشطة البشريّة الخاطئة، مثل: إزالة الغابات، والرعي الجائر، وممارسات الريّ غير المستدامة، بالإضافة إلى غيرها من الأنشطة، تؤدي الى ظهور حالة من حالات التصحّر والتي تعد من أكبر القضايا المهمة ذات التأثيرات الخطِرة على المدى البعيد. فالأسباب التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة التصحر، ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

١- المناخ التقلبات المناخية تعد من العوامل الأساسية في حدوث الجفاف ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة التصحر وانتشارها، وتحدث تقلبات المناخ بسبب انخفاض هطول الأمطار، وارتفاع نسب التبخر، أو حتى تغير سرعة أو اتجاه الرياح، وبالتالي يتم التأثير على النظام البيئي والمجتمعات البيئية، كما أن تزامن الاستخدام السيئ للأراضي خلال فترات الجفاف يؤدي إلى جعل التصحر أكثر حدة وانتشارًا، بالتزامن مع حدوث تغييرات في شكل الأرض، والتربة، والغطاء النباتي.(١١).

٢- الرعي الجائر :يعد الرعي الجائر من أهم المشكلات التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة التصّحر، وهو يهدد العديد من المناطق التي بدأت بالتحول إلى صحراء، فوجود الكثير من الحيوانات التي تمارس الرعي الجائر في مناطق معينة، يؤدي إلى التأثير على نمو النباتات، ويهدد تلك المنطقة بالتصحر.

٣- قطع الأشجار: إنّ قطع الأشجار وإزالتها يُساهم بشكل كبير في حدوث عملية التصّحر، فجميع الجوانب الحياتيّة في المنطقة تنعدم عند غياب النباتات والأشجار.(١٢).

٤- الإفراط في سحب المياه الجوفية: إنّ عملية السحب المفرط للمياه الجوفيّة تؤدي إلى نضوب كمياتها الأمر الذي يؤدي إلى حدوث ظاهرة التصحر.

٥- تلوث التربة:يعدّ تلوث التربة سبباً مهماً لحدوث التصحر، حيث إنّ تلوث التربة نتيجة الأنشطة البشرية المختلفة يؤدي إلى تدهور التربة مع مرور الوقت، الأمر الذي يؤثر على نباتات هذه المناطق وظروف معيشتها.

٦- الأنشطة البشرية من الممارسات والأنشطة البشرية التي قد تؤدي إلى حدوث عملية التصحر أساليب الزراعة الخاطئة، وغيرها من الأنشطة، وبالتالي حصول تدهور للأراضي بسبب إدارة الأراضي بطريقة غير مناسبة للبيئة، ويضاً من الممارسات الزراعية الخاطئة التي قدْ تؤدي لحدوث التصحر تطهير الأراضي، وممارسة الحرث الغير سليم للتربة، وزراعة التربة الفقيرة بالعناصر الأساسية.

٧- الممارسات الزراعيّة الخاطئة:قد يقوم بعض المزارعين باستعمال كميات مفرطة من الأسمدة ومبيدات الآفات، وذلك لزيادة إنتاج محاصليهم، ولكن هذا الأمر يؤدي إلى أضرار على التربة مما يجعلها مع مرور الوقت أراضي غير صالحة للزراعة وغير مناسبة للأغراض الزراعيّة، وبالتالي يبدء حدوث ظاهرة التصحر فيها. (١٣).

الفرع الثاني اثار ظاهرة التصحر على الاراضي الزراعية ان آثار ظاهرة التصحر تؤثر على البيئة والمجتمع، ومن أهمها: صعوبة الزراعة في الأراضي التي تعرضت للتصحر، وزيادة فرص حدوث الفيضانات، وانتشارالمجاعات، بالإضافة إلى تحويل المياه إلى مياه رديئة وسيئة وملوثة، وحدوث زيادة في الكثافة السكانيّة، وبالاضافة الى انخفاض منسوب المياه وتغير انماط المناخ وهطول الامطار وزيادة تلوث الجو والعواصف الترابية (١٤). وايضا هناك اثار اجتماعية قد تشمل الفقر والمرض ونقص الغذاء والمجاعة وانتشار الامراض بشكل كبير واساءة العلاقات الاجتماعية والعجز في المواد الغذائية (١٥). اما في الجانب القانوني فقد نصت العديد من المواثيق الدولية الى ان اثار التصحر اضحت الى ابعاد عالمية متعددة ، منها تغير النظام المناخي والمائي وانخفاض قاعدة الانتاجية والتباين في توزيع الثروات والهجرات الريفية الى المدينة بصورة جماعية ، والصراع على الموارد وعدم الاستقرار الايكلوجي والاجتماعي والاقتصادي ، ومن هذه المواثيق والمؤتمرات الدولية، مؤتمر نيروبي للتصحر عام ١٩٧٧، ومؤتمر ريو للبيئة والتنمية عام ١٩٩٢، اضافة الى تقارير المنظمات الدولية كمنظمة الامم المتحدة للغذاء والزراعة، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ١٩٧٤، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية عام ١٩٩٨، وغيرها من المواثيق والمؤتمرات الدولية (١٦).وكذلك تلعب ظاهرة التصحّر دوراً كبيراً في زيادة أعداد النباتات والحيوانات المهددة بالانقراض؛ وذلك لارتباطه بالعديد من المؤثرات السلبية المُهدِّدة للحياة، مثل: الجفاف، والتلوث، وحدوث الكوارث الطبيعية، وغيرها من المُؤثرات التي تستنفذ مصادر الغذاء والحياة، حيث إنّ بعض الكائنات الحية قد تتكيّف مع النظام البيئي المُتغيّر، وبعضها الآخر قد يفشل وينقرض لعدم قدرته على التكيّف،(١٧) وايضا ظاهرة التصحر لها تاثير على التنوع الحيواني في البيئة، مما يؤدي الى انفاق الحيوانات لمواطنها ومنازلها الأصلية، ومع التناقص في كمية الغذاء المتوافر لهذه الحيوانات فإن فرص التنافس بينها تزداد واحتمالية الانقراض ترتفع، مما يؤثر على الفصائل وتنوعها فضلًا عن زيادة فرص انتشار الأمراض بين الحيوانات(١٨).ونحن نرى ، ان اثار ظاهرة التصحر على مستوى الأفراد والجماعات والمنظمات الأهلية، يمكن الحد من تلك الظاهرة ، عن طريق الاستخدام الرشيد للمناطق الخضراء والموارد المائية المتاحة، وتباع الحس البيئي في كل الممارسات، وعدم إلقاء المخلفات وبقايا الردم العشوائي، ومنع الرعي الجائر واستقطاع الأشجار وتبوير الأراضي، وغير ذلك من الأنشطة االتي يشكل دور الفرد فيها الركيزة الأساسية للحفاظ على إنتاجية الأراضي الزراعية.

المبحث الثاني الاساس القانوني للحماية الجنائية للاراضي الزراعية من التصحر

ظاهرة التصحر تعد من أخطر المشاكل البيئية التي تواجه دول العالم حالياً، مع تباين تأثيراتها على الاراضي الزراعية ، من تدهور للتربة وتناقص الغطاء النباتي والنمو السكاني السريع، وغيرها من الأسباب التي تشكل كارثة طبيعية تمتد آثارها، لتصبح كارثة اجتماعية تهدد المجتمعات البشرية، وتحدث خللاً في التوازن الإيكولوجي والتوازن البيئي والتوازن الاحيائي، جميع هذه العوامل نبهت دول العالم ومعظم الدول

العربية والعراق خاصة إلى ضرورة مواجهة هذه الظاهرة من التصحر، ووضع الحلول والمعالجات لها، الأمر الذي دفع الكثير من هذه الدول إلى السعي لإيجاد التدابير اللازمة من خلال الإجراءات والقوانين لحماية أراضيها والتصدي لهذه الظاهرة على المستوى القوانين الوطنية والدولية. ومن خلال ماتقدم سوف نناقش مبحثنا وذلك بتقسيمه الى مطلبين ليكون المطلب الاول ، الاساس القانوني لحماية الاراضي الزراعية من التصحر على المستوى الدولي، ومن ثم يكون المطلب الثاني الاساس القانوني لحماية الاراضي الزراعية من التصحر على المستوى الوطني وكما ياتي .

المطلب الاول الاساس القانوني على المستوى الدولي

كما ذكرنا سابقا ان التصحر من أخطر المشاكل البيئية التي تواجه دول العالم عامة والدول العربية خاصة ، وغيرها من المشاكل التي تشكل كارثة طبيعية تمتد آثارها، لتصبح كارثة اجتماعية تهدد المجتمعات البشرية، مما تؤثرعلى التوازن الإيكولوجي والاحيائي.(١٩) .فعلى الصعيد الدولي، اهتمت الأمم المتحدة بهذه المشكلة ووجدت الحلول لها من خلال عقد الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات الدولية، وحث الدول على ضرورة التعاون لمكافحة مشكلة التصحر، وبعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، تم تعريف التصحر بأنه: تدهور الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة الناتجة عن عوامل مختلفة، منها التغيرات المناخية والنشاطات ، وفي العراق تؤثر هذه الظاهرة على مساحات شاسعة، وقد زاد من حدتها المناخ الجاف مع تواتر دورات الجفاف لفترات طويلة وفقر التربة وتعرضها لضعف الانتاج (٢٠)، ومما تقدم يمكن مناقشة هذا المطلب من خلال تقسيمه الى فرعين ليكون الفرع الاول دور الاتفاقيات الدولية في مكافحة التصحر، والفرع الثاني خاص بدور المؤتمرات الدولية في مكافحة التصحر.

الفرع الأول دور الاتفاقيات الدولية في مكافحة التصحر ان الهدف من الاتفاقيات الدولية هو مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد او من التصحر،وذلك عن طريق اتخاذ اجراءات فعالة على جميع الاصعدة والتي تنطوي تحت تحقيق هذا الهدف على الأخذ باستراتيجيات متكاملة طويلة الأجل تركز في آن واحد في المناطق المتأثرة على تحسين انتاجية الأراضي، وإعادة تأهيلها، وحفظ الموارد من الأراضي الزراعية والموارد المائية وإدارتها إدارة مستدامة، مما يؤدي إلى تحسين احوال المعيشة، ولا سيما على مستوى المجتمعات المحلية ، ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية مكافحة التصحر، التي اعتمدت في باريس يوم ١٧ يونيو ١٩٩٤ ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر ١٩٩٦. وتعد هذه الاتفاقية الأولى والوحيدة التي تحمل طابعا دوليا، وملزما قانونا لوضع لمعالجة مشكلة التصحر، وتهدف الى مكافحة الاراضي من ظاهرة التصحر وو ضع الحلول لها ، ومراعات الظروف الخاصة للبلدان النامية. وتدعو الاتفاقية إلى إعطاء الدول الاكثر تضررا من تأثيرها بالتصحر والجفاف والتي لم تستفد بعد من الوضع الاقتصادي الذي يسمح لها بمحاربة هذه الظاهرة. (٢١) . فإن طبيعة الالتزامات التي تفرضها الاتفاقية تبدو مرنة جدا ولكن الدول المصدقة على الاتفاقية من ناحية تطبيقها كانت بطيىء للغايه من ناحية المعالجة للحد من ظاهرة التصحر. لذلك، تدعو أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المجتمع العالمي إلى التعامل مع الأرض بوصفها رأسمال طبيعي محدود وثمين، وبالتالي إعطاء الأولوية لصحتها في التعافي من هذه الظاهرة والضغط بشدة لاستعادة النظم الإيكولوجية النباتيه والحيوانيه. فانظم العراق الى الاتفاقية سنة ٢٠٠٩ ايمانا على ضرورة التعاون الدولي لمعالجة هذه المشكلة البيئية التي تعاني منها معظم دول العالم بمافيها الدول الصناعية المتقدمة بالاضافة ان المسؤولية الوطنية تحتم على الدولة مكافحة التصحر باعتباره سبب رئيسي في البلاد قد يؤدي الى تفشي الاضرار بالاراضي الزراعية وتاثر الانسان مما ينتج عنه الفقر.(٢٢).ونحن بدورنا نرى ، واجب على العراق المبادرة بابرام اتفاقية عادله مع البلدان المجاورة تركيا وسوريا وايران حول تقاسم المياه والذي تعد جزء من المعالجة الفورية للتصحر.

الفرع الثاني دور المؤتمرات والمواثيق الدولية في مكافحة التصحر اضحت الجهود الدولية لوضع أسس حماية البيئة وعناصرها الطبيعية ومنها التربة على الصعيد الدولي بانعقاد مؤتمر ستوكهولم سنة ١٩٧٢، حيث شكل هذا المؤتمر أول استعراض دقيق للأثر البشري على عناصر البيئة، ويعد بمثابة محاولة لصياغة نظرة عامة على الأساليب التي تتيح تحقيق التحدي للحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها، وبعد مؤتمر ستوكهولم زاد الوعي العالمي بالقضايا البيئية ومنها الاراضي الزراعية زيادة مشهودة، كما اتسع نطاق صنع القانون الدولي البيئي على القيام بعقد المؤتمرات والمواثيق الدولية ومنها قرار استوكهولم للبيئة الانسانية عام ١٩٧٣ الذي يضمن الاعلان العالمي للبيئة وهذا يحتوي على مبادىء وتوصيات والتي بدورها تنظم العلاقات بين الدول في شان عناصر البيئة والتوقف كهيئة مختصة بشؤون البيئة (٢٣).وكذلك هذا القرار تضمن انشاء برنامج الامم المتحدة منظمات حكومية وغير حكومية مع رعاية العديد من الاعلانات الدولية بشان عناصر البيئة. اما قرار مؤتمر نيروبي للتصحر عام ١٩٧٧ والذي تمخض عنه توصيات تضمنت فرض برنامج وطني لمكافحة التصحر والجفاف وحماية عناصر البيئة وايضا تضمنت التنسيق بين المنظمات الدولية وتقديم العون للدول المتضررة ، ورغم من ذلك ان خطة نيروبي لم تطبق بشكل

جيد الا انها قد زادت التوعية البيئية والجهود التنظيمية بهذا الشأن، ومن المواثيق الدولية التي نصت على ايجاد الحماية لعناصر البيئة من التصحرومنها الميثاق العالمي للاراضي عام ١٩٨١ الذي يتضمن مبادىء وتوصيات قد شملت رصد استخدام الاراضي الزراعية وحمايتها وتحسينها واستصلاحها والتي طبقت من خلال تشريعات دولية واتفاقيات اقليمية.(٢٤).واكد ايضا الميثاق العالمي للطبيعة عام ١٩٨٢ الذي نص على ضرورة استمرار الانظمة البيئية من خلال حمايتها واستغلالها عن طريق التزام الدول بعدم استغلال الموارد الطبيعية بما يتجاوز قدرتها على التجدد والسيطرة على النشاطات الضارة.(٢٥).أما قرار مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو عام ١٩٩٢ والذي جاء بتوصيات تشير الى ضرورة اتخاذ تدابير وقائية لحماية عناصر البيئة من خلال التوفيق بين التنمية وحماية البيئة ، وان هذا القرار جاء انطلاقا من المفاهيم التي نصت بها اتفاقية التنوع البيلوجي الى حماية الموارد البيلوجية واستغلالها، وكذلك نصت اتفاقية المناخ عام ١٩٩٢ التي جاءت بمفاهيم حماية النظام المناخي بعد التخلص التدريجي من المفاهيم العالية لغازات الدفئية التي تشكل خطوره على الاراضي بشكل عام ومنها الاراضي الزراعية بشكل خاص (٢٦).اما الابرتكولات التي نادت على حماية الاراضي الزراعية من التصحر ومنها برتكول كيونو عام ١٩٩٧ الذي نص على خفض التراكيز العالية لتلك الغازات والحفاظ على مستودعاتها وانتاج تقنيات تاهيلية للبيئة للحفاظ عليها من التدهور البيئي وانعكاساته على الاراضي الزراعية وسلامة الانظمة البيئية وهي بالاخير تحتاج الى نظام دولي لادارتها كالاتفاقيات الجارية لحماية المياه لعام ١٩٩٧ اضافة الى قرار مؤتمر جوها سبرغ للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢ الذي يتجسد بتوصيات تؤكدعلى اتخاذ تدابير وقائية لحماية الاراضي الزراعية من التصحروالجفاف (٢٧).

المطلب الثاني الاساس القانوني على المستوى الوطني

اتسمت التشريعات الوطنية على كيفية اصدار القوانين والتعليمات التي تحد وتعالج ظاهرة التصحر وتضع الوسائل الخاصة والقواعد القانونية لوضع الجزاءات على من يخالف ذلك ولمناقشة هذا المطلب سوف يتم دراسته من خلال فرعين ليكون الفرع الاول التطرق على التشريعات العراقية على مستوى الدستور وقانون العقوبات واما الفرع الثاني فيتم مناقشته على مستوى القوانين الخاصة .

الفرع الأول الاساس القانوني على مستوى الدستور وقانون العقوبات اضحت التشريعات العراقية على معالجة الاراضي الزراعية من مشكلة التصحر والجفاف ومن هذه التشريعات هو دستور عام ٢٠٠٥ الذي يعد له سمات تعلو على كل القوانين الداخلية الخاصة بالاراضي الزراعية، وقد انتهج الدستور العراقي وسار على وفق مامعمول به في الدساتيرالاوربية والعربية ومن هذه الدساتير الدستور الفرنسي والصيني والروسي والهندي والايراني والدستور المصري والسعودي والاماراتي(٢٨).وهذه التشريعات اصدرت عدة قوانيين تنص على حماية الاراضي من التصحرومعالجتها من خلال التعليمات والوسائل الادارية التي تمنع من استغلال تلك الاراضي بصورة عشوائية دون تخطيط مدرك في اتباع الوسائل العلمية والفنية(٢٩). اما على مستوى قانون العقوبات فالمشرع العراقي نص بطريقة غير مباشرة على حماية الاراضي بشكل عام من التصحر، اذ جاء في المادة ٤٧٩/أ/ ب منه (أ. من اتلف زرعا ..... ب من اقتلع او قطع او اتلف شجرة.....).(٣٠).وكذلك المشرع العراقي نص في المادة ٤٨٠ من قانون العقوبات العراقي على ان (يعاقب بالحبس..... من قطع او اقتلع او اتلف شجرة مغروسة او خضرة نابته.....)(٣١). لقد عالج المشرع العراقي بموجب النصين اعلاه مشكلت ظاهرة التصحروالحد منها وفرض الجزاءات بوجه المخالف فقد اضحى من خلال قواعد نصوصه العقابية على من يقلع او يقطع شجرة او نبته فان تلك الممارسات تؤدي بالاصل الى تشجيع ظاهرة التصحر والجفاف مما يؤدي الى الاضرار بالتربة وتدهور الغطاء النباتي. ونحن نرى، ان النصين في قانون العقوبات غير مجديات لمكافحة ظاهرة التصحر والجفاف لضعف الرادع الجزائي وعدم اظاهر نص واضح يبوح على عملية المعالجة لظاهرة التصحر.

الفرع الثاني الاساس القانوني على مستوى القوانيين الخاصة نتيجة قلة النصوص القانونية على مستوى قانون العقوبات العراقي رقم ١١١لسنة ١٩٦٩ فقد ارتاى المشرع الى تشريع قوانين خاصة لمعالجة الثغرات الموجودة في قانون العقوبات ومن هذه القوانيين قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠، وقانون الغابات والمشاجر رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٩ ، وقانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ ، وبموجبها تم تشكيل مجالس حماية وتحسين البيئة في المحافظات بموجب التعليمات رقم (١) لسنة ٢٠١٢ الصادرة عن وزير البيئة واستناداً لأحكام المادة (٧/ اولاً) من قانون حماية وتحسين البيئة ، ويقتصرعمل كل مجلس على حدود المحافظة الجغرافية وينبغي عليه الألتزام بالتوصيات والسياسة البيئية التي يقرها مجلس البيئة الاتحادي والعمل على تنفيذها داخل المحافظة. وجميع هذه القوانيين والمجالس تدخل في حقل مكافحة التصحر وحماية التربه من الجفاف وتعد الخطوة الهامة التي تتمثل بالاستخدام الامثل لاتباع الخطوات في مكافحة التصحر وفرض الجزاءات الى من يسيء استخدام النشاطات الزراعية التي تعمل على تفعيل ظاهرة التصحر(٣١).وايضا نصت تلك القوانيين على

انشاء مؤسسات تعمل على معالجة حالات التصحر والجفاف وتطبيق القوانين الخاصة بالتصحر، مثل هيئة مكافحة التصحر التي تعمل على انشاء مشاريع في الوسط وجنوب العراق التي يكون هدفها الحد من ظاهرة التصحر، فضلا على أنها عملت تلك القوانيين على على انشاء العديد من الجمعيات البيئية المتمثلة بالجمعيات العامة والخاصة ومنها الجمعيات الفلاحية التي تعمل على التوعية والحفاظ على الاراضي الزراعية من الجفاف وتقديم توصيات الى الفلاحين والمزارعيين بشان العمل بعدم الاضرار بالاراضي الزراعية.(٣٢). اما على مستوى المشاريع البيئية فان عمد الجهاز التنفيذي الى انشاء مشاريع تركزت على زيادة المساحات الخضراء وتنظيم وحفر الابار الارتوازية وزراعة الاشجار المقاومة للجفاف والتي تخلق مرتكزات تنموية واستثمارية شجعت السكان على الاستقراروالاستثمار الاراضي ومن هذه المشاريع مشروع الواحات الصحراوية في المناطق الغربية من محافظة الرمادي، وايضا عمدت على احياء الاهوار التي تعرضت للتجفيف وتنمية الاحياء النباتية والحيوانية (٣٣).

الخاتمة

يعد التطور الهائل على المستوى الدولي والوطني في مجال الاهتمام بعناصر البيئة ومنها حماية الارض من التصحر ومشاكلها المختلفة والمتعددة، ونعكاسات هذا التطور على جميع دول المجتمع الدولي، حيث بدأت كل دولة تسن التشريعات الخاصة بحماية البيئة وعناصرها المختلفة من كافة أعمال التجاوزات التي تضر بها ومن خلال ذلك توصلنا الى جملة من النتائج والتوصيات منها:

أولا: النتائج:

١- اثبتت الدراسات ان التصحر والجفاف ظاهرة بيئية تؤدي الى اضعاف الاراضي الزراعية مما تؤثر سلبا على حياة المجتمع الريفي بشكل خاص.

٢- من خلال دراسة القوانين الدولية المتمثله بالاتفاقيات الدولية والمؤتمرات والقوانيين الوطنية وان تطبيقها بشكل فعال غير كاف دون مساعدة وتوعية المجتمع الوطني.

٣- توصلنا الى إنّ قطع الأشجار والنباتات وإزالتها يُساهم بشكل كبير في حدوث عملية التصّحر وازدياد الجفاف.

٤- توصلنا الى ان المصادقه على الاتفاقيات والمؤتمرات غير مجديه لحماية الاراضي الزراعية من التصحر اذ لم يوجد رادع على المسببات التي ادت الى ظهور تلك الحالة ومنها النشاطات البشرية الغير مدروسة علميا وفنيا .

٥- من خلال دراستنا لحماية الاراضي الزراعية من التصحر استنتجنا الضعف في تطبيق النصوص القانونية سواء في قانون العقوبات أو في القوانين الخاصة التي تنص على حماية تلك الاراضي من التجاوزات على الغطاء النباتي والاحيائي والحيواني .

ثانيا: التوصيات :

١- اوصي المشرع العراقي بادخال نص قانوني صريح في قانون العقوبات يعالج ظاهرة التصحر ويفرض الجزاءات على المخالفين.

٢- ينبغي التشديد على تفعيل النصوص القانونية في قانون العقوبات العراقي والقوانين الخاصة بالبيئة.

٣- العمل على رصد التجاوزات على الاراضي الزراعية ونشر التوعية البيئية عن طريق اللقاءات مع المزارعين او نشرها بوسائل الاعلام.

٤- ايجاد قضاء دولي ينص على الالتزام ببنود ونصوص الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات الدولية من اجل منع التجاوزات على الاراضي الزراعية.

٥- تشجيع المواطنين على انشاء حزام أخضر بما فيها زراعة الاشجار في الاراضي الخاصة للعمل على تقليل ظاهرة التصحروالجفاف.

الهوامش

١- صبري فارس الهيتي ،التصحر مفهومه واسبابه ، ط١، دار البازوري ،الاردن،٢٠١١، ص١٤٥.

٢-عادل ماهر الالفي ، الحماية الجنائية للبيئة ، دارالجامعة الجديدة ، الاسكندرية،٢٠٠٩، ص٥٤.

٣-محمد يسري ابراهيم ، قضايا البيئة ، ط٢، سلسلة التنمية والبيئة ، الاسكندرية،١٩٩٧، ص٨٢ .

٤ -نجيب صعب ، حماية البيئة ، مجلة البيئة والتنمية ، بيروت ، ١٩٩٨، ص٩٢.

٥- اتفاقية تغيير المناخ سنة ١٩٩٢.

٦-محمد روضوان ، التصحر في الوطن العربي ، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠، ص٥٥.

٧-زين الدين عبد المقصود ،البيئة والانسان ،ط٢، دار البحوث العلمية، الكويت ، ١٩٩٠، ص٧٢.

٨-حيدر خضر المولى ، الوجيز في قانون البيئى، منشورات زين ، ط١ ، بيروت،٢٠١٦،ص٢٨.

٩-صلاح احمد طاحون ، التصحر واستعمال الاراضي، مكتبة الاسرة، مصر،٢٠١٢، ص٦٦.

١٠- المرجع السابق، ص٧٠.

١٢- زين الدين عبد المقصود ، مرجع سابق، ص٥٥.

١٣- المرجع اعلاء، ص٦٠.

١٤-مصطفى كمال طلبه،أنقاذ كوكبنا،ط٢، مركزدراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩٥، ص٧٠.

١٥-صلاح احمد طاحون، التصحرواستعمال الاراضي،مكتبة الاسرة، مصر،٢٠١٣، ص٤٥.

١٦-عادل ماهرالالفي،المرجع السابق، ،ص٩١.

١٧- مصطفى كمال، مرجع سابق ، ص٥٥.

١٨-نجيب صعب ، المرجع السابق، ص٦٦.

١٩- نداء صلال ، الجفاف الزاحف، مجلة البيئة والتنمية ، المجلد السابع عشر ، العدد ١٧،المنتدى العربي للبيئة والتنمية ، بيروت ، ٢٠١٢، ص٤٥.

٢٠- نجيب صعب المرجع سابق، ص٧٢.

٢١- اتفاقية الامم المتحدة مكافحة التصحر العام، ١٩٩٤، منشورات الامم المتحدة ، نيورك ، ص١١. ٢٠١٤.

٢٢- التشريعات العراقية بشان التصديقات على الاتفاقيات البئية، نوار دهام مطر،الحماية الجنائية للبيئة ، منشورات الحلبي الحقوقية ،ط١، بيروت ،

٢٣- تقرير برنامج الامم المتحدة للبيئة ، عام ١٩٧٤، بشان التدهور البيئي ، ص٢٢.

٢٤- الميثاق العالمي للاراضي ، عام ١٩٢.

٢٥- تقرير الجمعية العامة للامم المتحدة في الدورة ٤٩ بشان اتفاقية دولية لمكافحة التصحر ، منشورات الامم المتحدة ، نييورك أ ١٩٩٤، ص ١٥.

٢٦- تقرير مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو، عام ١٩٩٢، المجلد الثاني ، ص ٤٧ .

٢٧- وسيم حسن ، الحماية الدولية للبيئة وتطبيقها، مجلة القانون المقارن ، العدد ٥٧، تصدرها جمعية القانون المقارن العراقية ، بغداد ، عام ٢٠٠٨، ص٢٤.

٢٨- دستور العراق لسنة ٢٠٠٥.

٢٩ – قانون العقوبات العراقي رقم ١١١، ١٩٦٩.

٣٠- القانون أعلاء.

٣١- مصطفى كمال طلبه، انقاذ كوكبنا ،ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،١٩٥٥، ص٤٤.

٣٢-احمد عبدالكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، دراسة تاصيلية في الانظمة الوطنية والاتفاقية ، ط١، مكتبة الملك فهد الوطنية ،السعودية ،١٩٧٧، ص٦٤.

المصادر

أولا: الكتب:

١- احمد عبدالكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، دراسة تاصيلية في الانظمة الوطنية والاتفاقية ، ط١، مكتبة الملك فهد الوطنية ،السعودية ،١٩٧٧.

٢- حيدر خضر المولى ، الوجيز في قانون البيئى، منشورات زين ، ط١ ، بيروت،٢٠١٦.

٣- رياض شعباني ، التصحر يهدد الامن الغذائي ، مقال منشور في مجلة البيئة والتنمية ، ٢٠٠٩، العدد ٢٠٢، بيروت ، ٢٠١٥.

٤- رياض شعباني، التصحر يهدد الامن الغذائي، مجلة البيئة والتنمية ، المجلد ٢٠،العدد٢٠، بيروت ، ٢٠١٥.

٥- زين الدين عبد المقصود ،البيئة والانسان ،ط٢، دار البحوث العلمية، الكويت ، ١٩٩٠.

٦- صلاح احمد طاحون ، التصحر واستعمال الاراضي، مكتبة الاسرة، مصر،٢٠١٢.

٧- عادل ماهر الالفي ، الحماية الجنائية للبيئة ، دار الجامعة الجديد ، الالسكندرية ،٢٠٠٩ .

٨- محمد الخولي، البيئة ثروة ضائعة ، دار المكتبة الاهلية، لبنان ، بلاسنة نشر.
٩- محمد روضوان ، التصحر في الوطن العربي ، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠.
١٠- محمد يسري ابراهيم، قضايا البيئة ،ط٢، سلسلة التنمية والبيئة ، الاسكندرية،١٩٩٧.
١١- مصطفى كمال طلبه، انقاذ كوكبنا ،ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،١٩٥٥.
١٢- نجيب صعب ، حماية البيئة ، مجلة البيئة والتنمية ، بيروت ، ١٩٩٨.
١٣- نداء هلال، الجفاف الزاحف ، مجلة البيئة والتنمية، المجلد ١٧، العدد٧٥، المنتدى العربي للبيئة ، بيروت ، ٢٠١٢.
١٤- نغم اسحاق، الحماية الدولية للبيئة ، مجلة القانون المقارن، العدد ٥٧، بغداد، ٢٠٠٨.
١٥- نوار ادهام مطر ، الحماية الجنائية للبيئة ،ط١، منشورات الحلبي ، بيروت ،٢٠١٤.

ثانيا: الدساتير:

١- الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.
٢- الدستور الفرنسي المعدل لسنة ٢٠٢٠.
٣- الدستور الصيني المعدل لسنة ٢٠١٧.
٤- الدستور الهندي لسنة ٢٠١٦.
٥- الدستور الايراني المعدل لسنة ١٩٨٩.
٦- الدستور المصري لسنة ٢٠١٤.
٧- الدستور السعودي المعدل لسنة ٢٠٢٠.
٨- الدستور الاماراتي المعدل لسنة ٢٠٠٩.

ثالثا: القوانيين:

١- قانون العقوبات العراقي رقم ١١١لسنة ١٩٦٩.
٢- قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠.
٣- قانون الغابات والمشاجر العراقي رقم ٣٠لسنة ٢٠٠٩.
٤- قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩.